المواطنة وسياق الدولة والهوية:

مقاربة فكرية ومعرفية بين الفكر السياسي المعاصر والمنظور الإسلامي

أ. عبدالسلام موكيل

جامعة وهران

ملخص:

لقد تأثر مفهوم المواطنة بالتطورات السياسية وبثقافة المجتمعات وتعدد مستويات الهوية، ويصعب وجود تعريف جامع وثابت للمواطنة غير أن هناك حد أدنى من الشروط تتيح لنا قياس مبدأ المواطنة في هذه الدولة أو تلك وتشمل هذه الشروط إلى جانب الحقوق القانونية والدستورية وضمانات المشاركة السياسية الفعالة، الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل التقارب في الدخل والمكانة الاجتماعية والتعليم.

فالمواطنة تركز على عاملين مهمين، الأول هو زوال مظاهر حكم الفرد والقلة وتحرير الناس من التبعية، والثاني هو المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وفي التمتع بجنسية الدولة لجميع المقيمين على أرضها، كما أن المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وتصبغ على المواطن حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة.

تشير أدبيات الفكر الغربي المعاصر إلى اعتبار المواطنة رابطة اجتماعية وقانونية بين الأفراد ومجتمعهم السياسي الديمقراطي، وبالتالي فهي عنصر أساسي في الديمقراطية وتستلزم جملة من الواجبات كإظهار الولاء للنظام السياسي ودفع الضرائب والمشاركة في الحياة المدنية والسياسية والخدمة العسكرية.

كما يستند الفكر الغربي في تحديده لمضامين المواطنة بجملة من النزعات المدنة والتي يراد من خلالها تجريد كل ما هو قيمي وديني عن حقيقة هذا المفهوم ومن ذلك الثقة والشعور بالواجب واحترام كرامة الأشخاص وميولاتهم والقدرة على التأثير السياسي، كما أن هذا الفكر يستهدف إنشاء هوية اجتماعية متعددة الثقافات لا تخضع لأي قيد مهما كان شكله في ظل قيمتين أساسيتين هما المساواة والحرية ولكن وفق رؤية غربية أملتها الصيرورة التاريخية

بكل ما تحمله من تناقضات صارخة أفرزها الاستعمار والاستغلال والاستنزاف المنظم لقدرات وموارد الشعوب المستضعفة.

ويتبلور المعنى العام للمواطنة في كونها علاقة اجتماعية قائمة بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي (الدولة) وتنبني على أساس تقديم الطرف الأول للولاء والثاني للحماية ووفق ضوابط قانونية محددة لهذه العلاقة.

المنظور الإسلامي باعتباره إطارا فكريا يتجاوز كل الأطروحات الوضعية ويقدم نموذجا يستوعب كل المضامين والمقاربات والاجتهادات البشرية بل ويطرح نفسه كخيار وبديل عالمي يؤصل لحركة الإنسان والمجتمع والقيم والحقوق والواجبات وصالح لكل زمان ومكان، والإسلام بهذا الاعتبار قد أصل قواعد ثابتة ورصينة لدولة مدنية حازت فيها المواطنة بالنظر إلى مضمونها وليس اصطلاحها مكانا متميزا من خلال أول دستور كتب وهو دستور المدينة أو الوثيقة والتي أقرها النبي صلى الله عليه وسلم كإطار مرجعي لتحديد العلاقة بين مكونات المجتمع باختلاف مشاربه واتجاهاته ووفق المصدران التشريعيان المنظمان لجوهر وإطار هذه العلاقة وهما الكتاب والسنة.

ومن خلال هذه المقاربة يمكن طرح الإشكالية الآتية: **ما هي المضامين السياسية والمقاربات النظرية لجدلية المواطنة والعلاقة مع الدولة والهوية في الفكر السياسي المعاصر؟ وما هو التصور الإسلامي لأبعاد وتجليات هذه المقاربة؟**

ويمكن معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

1. **مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر (*Citizenship*)**
2. **التصور الإسلامي لمفهوم المواطنة**
3. **المواطنة والدولة في تجليات الفكر المعاصر**
4. **المواطنة والهوية وإشكالية العلاقة**
5. **المواطنة وسياق الدولة والهوية بين الفكرين الإسلامي والغربي**

خاتمة

1- مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر (***Citizenship***)

إنّ لفظ (***Citizenship***) مصطلح غربي ينم عن معتقدات المجتمع المدني البرجوازي والذي تزامن مع الحيوية الاقتصادية والعلمية التي عرفتها أوربا خلال الثورة الصناعية، هذا المصطلح يركز على العلاقة بين الفرد والدولة كما أنه مشتق من المصطلح الآخر وهو (***City***) أو المدنية، وبالتالي فإن المصطلح يحمل بين ثناياه تحيزا إلى المدن بشكل لافت(1).

المواطنة بمفهومها الغربي ظهرت في ظل سيادة القوانين المدنية (***Civil Codes***) التي كانت تضمن المساواة بين المواطنين وبعضا من الحقوق لفائدة الغرباء، ثم ما لبث أن تطور الأمر لتكون المساواة شاملة دونما استثناء مع مرور الزمن.

تشير دائرة المعارف البريطانية أنّ المواطنة هي:" علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فيها".

هذا التعريف يبين على أنها رابطة اجتماعية وقانونية بين الأفراد ومجتمعهم السياسي وعليه فهي عنصر مهم بالنسبة للديمقراطية وتستلزم جملة من الواجبات المهمة التي لا يمكن أن تقوم بدونها ومن صفتها: دفع الضرائب، والمشاركة في الحياة السياسية والمدنية والخدمة العسكرية وإظهار الولاء للنظام السياسي والقيم وأساسيات المجتمع المدني كما أنها تتحدد بمواصفات متعددة كقبول الثقافات الأخرى واحترام الآخر وحريته ومعتقده وتشجيع الحوار ونبذ العنف والاهتمام بالشؤون الدولية والتفاعل مع الأيديولوجيات الأخرى(2).

وقد ركزت الأدبيات الغربية في تحديدها لمفهوم المواطنة على الالتزام بالمبادئ المدنية والقيم الديمقراطية وإدانة جميع الفوارق الجنسية والعرقية بل وحتى الدينية لتنصهر في بوتقة واحدة هي "الهوية المدينة" والتي تضم جميع المواطنين في ظل نظام سياسي مشترك ووحيد، وهذا الفهم للمواطنة يرتكز على جملة من المفاهيم الأساسية(3):

أ. <u>الوضع القانوني</u>: والذي يفيد أن يكون الفرد عضوا في مجتمع سياسي معين أو لدولة منضبط بجملة من القوانين، مع مراعاة المساواة واحترام النظام العام. كما أنّ مسألة الحق الواجب تشمل الجميع وعادة ما تكون

رابطة الجنسية هي المعيار الأساس في تحديد المواطن؛ كما يترتب على المواطنة القانونية ثلاثة أنماط من الحقوق والواجبات: سياسية ومدنية وسوسيواقتصادية، ففي الجانب السياسي هناك جملة من الحقوق كالانتخاب والترشح والتنظيم ومن بين الواجبات دفع الضرائب،وتتمثل الحقوق المدنية في كل من الحريات الشخصية والحق في التعبير والاجتماع والخصوصية وتشكيل المنظمات المدنية والأحزاب والنقابات، أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فهي تشمل فضلا عن الحق في الملكية الحق في الإضراب والأجر العادل(4).

ب. المشاركة في الحياة العامة: وتتجسد من خلالها المواطنة الفعالة وتشمل الجوانب التالية:

- خفض القيود القانونية والسياسية على الفاعلين السياسيين والأحزاب السياسية في مجال المنافسة السياسية.
- انتخابات نزيهة تدار من خلال سلطة محايدة وتمتلك الكفاءة والموارد اللازمة.
- تمتع المترشحين بالمساواة الكاملة وحرية الوصول والتواصل مع الجمهور من خلال وسائل الإعلام.
- ضمان حق الناخبين في الإدلاء بأصواتهم مع رفع جميع الحواجز والعقبات الإدارية والتنظيمية.

ج. العضوية السياسية: وتعني الانتماء إلى كيان سياسي معين وأكثر من ذلك الانتماء للوطن وليس مجرد الإقامة فيه.

لقد مرت المواطنة في الفكر السياسي المعاصر بثلاثة مراحل كبرى أرست مبادئها في الدولة القومية الديمقراطية المعاصرة على النحو التالي(5):

أولا تكوين الدولة القومية، ثم المشاركة السياسية وتداول السلطة بشكل سلمي وأخيرا إرساء حكم القانون وإقامة دولة المؤسسات.

هذه التحولات دامت قرابة سبعة من الزمن، وانتقل مفهوم المواطنة من شكله التقليدي – الفكر السياسي الإغريقي والروماني– إلى المفهوم المعاصر الذي يستند إلى عصر النهضة والتنوير وقضايا حقوق الإنسان والدعوة إلى أن يكون الشعب هو مصدر كل السلطات.

من خلال التعريفات الكثيرة التي قدمت للمواطنة كتعريف الموسوعة الأمريكية (كولير) بأنها " وتقصد بها مصطلح المواطن ومصطلح الجنسية دون التمييز بأنها أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا"(6).

فالمواطنة بهذا المفهوم وفي الأنظمة الديمقراطية على وجه التحديد تجعل كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين يتمتع بكل حقوق المواطنة بشكل كامل ودون استثناء أو تمييز على خلاف الدول الغير ديمقراطية والتي نجد فيها الجنسية مجرد رابطة تبعية لا تعني بالضرورة الحصول على حقوق معينة، فضلا عن وجود مثل هذه الحقوق في حد ذاتها.

ومن حيث الاصطلاح أيضا فهناك فرق بين المواطنة والوطنية، فالوطنية (***Patriotism***) تفيد معنى حب الوطن وهو ارتباط وجداني وعاطفي، أما المواطنة (***Citizenship***) فهي صفة المواطن والتي تحدد الحقوق والواجبات الوطنية، والوطنية اعتزاز بالانتماء واستعداد للتضحية من أجل الوطن وشعور يترجم إلى المحبة والولاء والميل والاتجاه الإيجابي والدافعية للعمل وتنمية الوطن، والمواطنة جانب سلوكي ظاهر يتمثل في الممارسات الحية التي تعكس حقوق الفرد وواجباته تجاه مجتمعه ووطنه والالتزام بالمبادئ والقيم والقوانين والمشاركة الفعالة في كافة الأنشطة والمجالات(7).

ويتضح من خلال ما سبق أنّ المواطنة في مفهوم الفكر السياسي المعاصر لها أبعاد وتجليات منها ما هو تاريخي حيث اقترن ذلك بحركة نضال التاريخ الإنساني من أجل العدل والحرية والمساواة قبل أن يستقر المصطلح في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية(8).

وهناك بعد مادي- قانوني يتجسد في علاقة الفرد بالدولة، وهي علاقة يحددها الدستور والقوانين المنبثقة عنه وتضمن المساواة بين المواطنين من خلال شرطين مهمين: الأول هو الدولة الوطنية والثاني نظام ديمقراطي قائم على الموازنة بين الحقوق والواجبات وبعد آخر هو ثقافي- سلوكي، فالتربية على المواطنة تتطلب وجود مشروع ثقافي فالمجتمعات التي كرست قيم ومبادئ المواطنة الصالحة هي تلك المجتمعات التي تمتلك مشروعا ثقافيا وتعمل عبر

وسائط الثقافة والإعلام والاتصال والتحصيل العلمي على ترويج وغرس هذه المنظومة القيمية وتربية الأجيال على أساسها(9).

وعلى العموم فإن المواطنة تتأثر بالنضج والوعي السياسي والارتقاء الحضاري لدى الأفراد، كما تتأثر بالقيم والمعتقدات وأيضا بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المجتمعات وبالمتغيرات العالمية وبالتالي فإنه من الصعب تحديد مفهوم دقيق وثابت للمواطنة.

2- التصور الإسلامي لمفهوم المواطنة:

المواطنة في اللغة على وزن مفاعلة. وفي لسان العرب لابن منظور "الوطن هو المترل الذي تقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحله.. وأوطنه اتخذه وطنا، والموطن ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن وقد جاء في القرآن الكريم (**لقد نصركم الله في مواطن كثيرة...**)، وواطنت الأرض واستوطنتها اتخذتها وطنا، وتوطين النفس على الشيء كالتمهيد"(10).

والمواطنة من خلال المعنى اللغوي تفيد المترل ومكان الإقامة، والفرد عموما في الدولة الإسلامية مهما كان توجهه أو نسبه فله حق ثابت في العيش الكريم والمواطنة في الإسلام تكتسب بتوفر شرطين: الأول الانتماء إلى الإسلام والثاني هو السكن في الدولة الإسلامية، والمسلم الذي يسكن خارج إطار الدولة الإسلامية لا يملك إلا النصرة للإسلام والمسلمين، أما غير المسلمين والقاطنين في حدود الدولة الإسلامية فيتمتعون بحقوق المواطنة بشرط تقديم الولاء والطاعة للدولة، واللافت في هذه المسألة أنّ شعوبا كثيرة من غير المسلمين وجدت ضالتها وعاشت في كنف الحرية والمساواة وتمتعت بحقوق المواطنة كاملة في ظل الدولة الإسلامية ورعايتها، ومن خلال المبادئ الأصيلة التي كرستها، ولا أدل على ذلك من دستور المدينة الذي وضعه النبي صلى الله عليه وسلم في السنة الأولى من الهجرة الموافق ل 623م، وقد نظم النبي صلى الله عليه وسلم العلاقات بين سكان المدينة وكتب في ذلك كتابا أوردته المصادر التاريخية، والهدف من هذا الكتاب توضيح التزامات جميع الأطراف داخل المدينة وتحديد الحقوق

والواجبات، وقد سميت في المصادر القديمة بالكتاب والصحيفة وأطلقت الأبحاث الحديثة عليها لفظ "الدستور"[11].

لا شك أنّ لدستور المدينة أهمية بالغة في التاريخ الإسلامي فقد شكل منعطفا دينيا وسياسيا وحضاريا على مستوى البشرية جمعاء، بالإضافة إلى كونه نموذجا يحتذى به ليس فقط على مستوى الجزيرة العربية بل العالم أجمع في كل زمان ومكان[12].

دستور المدينة كان ميثاقا بين المسلمين وغير المسلمين من الوثنيين واليهود وقد نص على حقوقهم وواجباتهم باعتبارهم مواطنين.

إنّ مفهوم المواطنة يقوم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات بعيدا عن كل الاعتبارات الدينية أو المذهبية أو العرقية فالاعتبار الوحيد هو الجانب الإنساني، والإسلام عرف هذا المبدأ وكرسه منذ أربعة عشر قرنا خلت، فالنبي – صلى الله عليه وسلم– عندما هاجر إلى المدينة وجد فيها نسيجا اجتماعيا متعددا والذي كان في الحقيقة وبعد استقرار النبي – صلى الله عليه وسلم– يتألف من المسلمين واليهود والعرب الوثنيين، ويتألف المسلمون من أنصار ومهاجرين والأنصار بدورهم فريقان الأوس والخزرج، وهذا النسيج الاجتماعي غريب وعجيب في تركيبه وتأليفه وقلما وجد مثيل له في أنحاء الجزيرة العربية.

ورغم ذلك كله فقد أراد النبي – صلى الله عليه وسلم– أن يؤسس من خلال هذا التعدد والتنوع دولة قوية تنعم بالسلام ويتشارك فيها الجميع بمختلف أطيافهم أو اتجاهاتهم وعلى هذا الأساس جاءت صحيفة المدينة لتكرس ملامح الدولة المدنية في الإسلام والتي تنبذ كل فرق بين مواطنيها مهما اختلفت دياناتهم أو أعراقهم أو أجناسهم، وأنّ أطراف هذه الوثيقة عليهم واجب النصرة والتعاون والدفاع عن حدود الدولة ضد أي عدوان خارجي[13].

وصحيفة المدينة حملت بين ثناياها مسألة تقنين خروج الإنسان من القبيلة إلى رحاب الأمة، فقبل هذا الدستور كانت شخصية الفرد ذائبة في كيان القبيلة ولكن التطور اللافت والجديد هو أنه جعل من الفرد شخصا مسؤولا ومكلفا، كما سن هذا الدستور قاعدة متينة في التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة وفي جميع الميادين المادية

والمعنوية بالإضافة إلى التضامن والمساواة القانونية (ذمة الله واحدة.. والمؤمنون يجير عليهم أدناهم) كما نلحظ جليا أنّ هذا الدستور استخدم مصطلح الأمة بمعنى الرعية السياسية — المتعددة الديانات– (فالمؤمنون أمة واحدة من دون الناس.. ولليهود دينهم وللمسلمين دينهم).

وفضلا على أنّ النبي – صلى الله عليه وسلم– قد جمع السلطة الزمنية إلى السلطة الدينية والروحية إلا أنّ هذه الدولة لم تكن دولة دينية بالمعنى الذي عرفته مجتمعات ودول غير إسلامية، فهذه الدولة قد جمعت المسلمين من سكان المدينة والمهاجرين واليهود والعبرانيين وكذلك الأعراب ومن بقي على وثنيته(14).

الشواهد التاريخية تشير إلى أنّ سكان المدينة من غير المسلمين تمتعوا في ظل الدولة الإسلامية بحقوق المواطنة ومن بينها حماية الدولة لهم مقابل أداء واجباتهم بالدفاع عنها، باستثناء بعض يهود المدينة الذين أخلوا بهذا الواجب فكان ذلك مبررا كافيا لمحاربتهم وإجلائهم و لم يكن الداعي هو دينهم، وهذا الحق في المواطنة والذي مكن لغير المسلمين العيش بسلام في ظل الدولة الإسلامية بقي أصيلا على مر الزمان، فقد برئ تاريخ الإسلام من حروب الإبادة والاضطهاد الديني والعرقي بدءا من دولة المدينة التي تأسست على دستور اعترف بحقوق المواطنة لجميع المكونات الدينية وصولا إلى المراحل والحقب الزمنية والتي عرفها تطور الدولة الإسلامية. وفي ذلك يقول الإمام علي – كرم الله وجهه– عن أهل الذمة وما حازوه من أمان في أرض الإسلام " إنما أعطوا الذمة ليكون لهم مالنا وعليهم ما علينا"(15).

الصيغة الإسلامية التي اعترفت بحقوق أهل الذمة وحمايتهم، كانت تصورا متقدما وغير مسبوق في علاقة الأقلية بالأغلبية داخل سلطة ومجتمع سياسي واحد، هذه العلاقة يمكن تلخيصها فيما يلي(16):

- اعتراف الدولة الإسلامية بحقوق الأقليات الدينية، واستقلالية هذه الأقليات في تسيير شؤونها.
- عدم مشاركة الذميين في الدفاع عن الدولة الإسلامية أثناء الحرب.
- سقوط الجزية عن غير القادرين على حمل السلاح من أهل الذمة كالأطفال والنساء.
- مساواة أهل الذمة للمسلمين أمام القضاء.

- يؤدي أهل الذمة ضريبة (جزية) مقابل منحهم الأمان وعدم تعرضهم لأي خطر كان وهذا خاص بالرجال القادرين على حمل السلاح.
- لا يشغل أهل الذمة مسؤوليات سامية داخل الدولة الإسلامية.

وفي هذا السياق فإن حقوق المواطنة التي أرسى قواعدها الإسلام لم تختلف في شيء عن المبادئ والتقنينات التي عرفها الفكر المعاصر، وأنّ صحيفة المدينة التي أصلت قواعد مجتمع متعدد دينيا وعرقيا ومذهبيا سبقت كل الأطروحات التي زعمت أسبقيتها في التأصيل والتأسيس لحقوق المواطنة، كأطروحة الفيلسوف الألماني المعاصر يورغن هابر ماس الذي تحدث عن تضامن المجتمع في إطار تعدده الثقافي.

3- المواطنة والدولة في تجليات الفكر المعاصر:

تعتبر المواطنة الرابط الذي يجمع المواطن بوطنه وذلك وفق عقد اجتماعي، يتنازل بموجبه كل مواطن عن بعض من حقوقه من اجل تحقيق مفهوم دولة المواطنة كما جاء في أدبيات نظريات العقد الاجتماعي، هذه الدولة تحفظ الحقوق والواجبات لكل المواطنين بدون استثناء وتتجاوز كل الاختلافات العرقية والدينية والمذهبية، كما أنّ فلسفة المواطنة تقوم على خدمة وأمن وحفظ الوطن وتجعل ذلك فوق كل اعتبار، وعند إحساس الفرد بتمتعه بجميع الحقوق الدستورية والقانونية في ظل دولة قوية تحترم خصوصيته وينعم فيها بالرعاية والحماية يكون ذلك حافزا مهما في الدفاع عن وطنه والسهر على خدمته وأمنه(17).

إنّ حقيقة العلاقة بين الدولة والمواطنة يكمن في فكرة السيادة، فالسيادة ترتبط ارتباطا وثيقا بالدولة، والسيادة تمثل رمزية الدولة وهيبتها وهي معيار الشرعية بالنسبة لها وبالنسبة للمواطنة فهي مصدر للسيادة، والدولة تستمد سيادتها من قيمة المواطنة ويتمثل ذلك في سيادة الشعب نفسه وبنفسه وإلى ذلك يشير "اسبينوزا" بقوله:" لكي يعيش الناس في أمان وعلى أفضل نحو ممكن كان لزاما عليهم أن يسعوا إلى التوحد في نظام واحد وكان من نتيجة ذلك أنّ الحق الذي كان لدى كل منهم بحكم الطبيعة على الأشياء جميعا أصبح ينتمي إلى الجماعة و لم تعد تتحكم فيه قوته أو شهوته بل قوة الجميع وإرادتهم"(18).

لكن الإشكال والتحدي الكبير في الفكر السياسي المعاصر يتمثل في ظهور مفهوم الدولة العالمية وما تطرحه من تناقضات بين مفهوم سيادة الدول ومفهوم المواطنة.

ومما ينبغي الإشارة إليه أنّ المواطنة في حقيقتها تطلق على المواطن الذي يعيش في ظل نظام ديمقراطي ويتمتع بالحرية والكرامة والأمن، وأنّ مصطلح المواطنة في حد ذاته لصيق بمفهوم الدولة، فلا يمكن الحديث عن المواطن خارج إطار الدولة على الرغم من أنّ الحقوق التي يتمتع بها سابقة على وجودها فهي حقوق أصيلة، وتظهر علاقة الدولة بالمواطن عندما يتأسس الجسم السياسي على مبدأ العقد الاجتماعي، وأنّ تأسيس الدولة يقترن بالضرورة بحماية الحقوق الطبيعية وتحويلها إلى حقوق مدنية، إذا فعالية الدولة في الواقع هي حرية كما عبر عن ذلك اسبينوزا[19].

مبدأ المواطنة مفهوم يستند إلى قواعد وأسس قانونية وذلك لمراعاة الحقوق والواجبات تجاه الدولة والمجتمع، كما أنّ هذا المبدأ جزء لا يتجزأ من مفهوم مبدأ آخر وهو الفصل بين السلطات والذي يعتبر ضمانة وحصانة سياسية لتحقيق المساواة بين الأفراد واحترام حقوقهم وحرياتهم، بالإضافة إلى أنّ المواطنة تتضمن الجانب الدستوري للدولة القانونية[20].

الدولة في الغرب ومن خلال السياقات التاريخية تحولت من دولة الحماية إلى دولة الرعاية التي تحفظ جميع مكوناتها وتقف على مسافة واحدة منهم جميعا بغض النظر عن أصولهم وأعراقهم ودينهم واتجاهاتهم وميولهم الفكرية والمذهبية، فدولة المواطنة هي دولة كفاءات وليس ولاءات، واستطاعت الدولة في الغرب من إيجاد توليفة مناسبة تتعامل مع الاختلافات القائمة بين مكوناتها البشرية، فاعترفت بالفوارق الدينية والعرقية وأوجدت لها القنوات اللازمة للتعبير عنها بما يصب في مصلحة الوطن أولا وأخيرا، فتحول الاختلاف القائم إلى تنوع وثراء وأمد الدولة بمزايا ومواصفات ما كانت لتحصل عليها لو لم تتخذ المواطنة سبيلا ومنهجا للتعايش[21].

ويميز الباحث مسعود موسى الربضي بين ثلاثة مفاهيم هي: المواطنة والموطنة والمواطنية فمفهوم الموطنة (***Citizenship Consciousness***) هي حصيلة اجتهاد شخصي وتعني عملية الإدراك الذهني لماهية المواطنة والآليات التي تمكن من تحقيقها، أما مفهوم المواطنية (***Citizenship Process***) فهي العملية السياسية

الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى تشييد وبناء مفهوم المواطنة، أما المواطنة (***Citizenship***) فالمفهوم يشير إلى علاقة الفرد بالدولة والتي يعيش في ظلها ويكن لها الولاء العملي والوجداني وذلك في مقابل ضمان الدولة وحمايتها وعدم مساسها بالكرامة الإنسانية ، وبالتالي فإن المواطنة شبكة من العلاقات المنظمة لعلاقة الفرد بالدولة، هذه العلاقة تمكن من توليد الإحساس بالأمان والانتماء، وهو ما يعبر عن كون المواطنة لا تعبر عن حالة سياسية وقانونية وجغرافية فحسب، بل أكثر من ذلك حالة نفسية لدى المواطن تعزز من المشاركة والتفاعل مع دولته ومجتمعه(22).

إطار المواطنة في المنظور الحضاري يقوم على مفهوم الجماعات المتوافقة والمتشاركة والتجارب السياسية الكثيرة التي شهدتها الدول والمجتمعات أكدت بما لا يدع مجالا للشك أنّ نبذ الخصوصيات الذاتية والمصالح الآنية للجماعات الفرعية لصالح الإطار العام أي مصلحة الدولة وبنائها واستقرارها وقوتها هو السبيل المفضي إلى المواطنة السليمة والحفاظ على الوحدة والتماسك والانسجام، فمفهوم المواطنة الجامع والحاضن لكل التعبيرات والآراء والأفكار والتوجهات لا يتأتى بانسحاب وإقصاء وتهميش الخصوصيات الثقافية وإنما عبر تأسيس النظام والقواعد القانونية الثابتة والراسخة أي دولة القانون ودولة الحقوق المدنية والتي تسمح بإثراء المشاركة والتعدد والتنوع لكل المكونات الثقافية والاجتماعية وهذا لا يعني في الحقيقة التشريع للفوضى وإنما تقنينها وفق ضوابط وتفاهمات مشتركة ومنظمة(23).

إنّ الكثير من الأزمات والصراعات والتوترات التي عرفتها عديد الأنظمة والمجتمعات والتي أدت في الأخير إلى هشاشة وانهيار الدول وتصدع أركان البناء السياسي والاجتماعي فيها ناجم عن غياب مفهوم المواطنة لصالح الولاءات الخاصة على حساب الإطار الوطني العام والمشترك وهو ما فاقم من التوترات وأوجد الفوارق والتباين في النسيج الاجتماعي وأفضى إلى نشوء جزر اجتماعية وسياسية معزولة عن بعضها البعض بل ومتقاتلة ومتناحرة في كثير من الأحيان لا يجمع بينها إلا الاسم والعنوان، ومن هنا كان لزاما أن تكون الخطوة الأولى في بناء صرح دولة قوية ومتماسكة ومتضامنة بين أطيافها ومكوناتها هي تأسيس علاقة تتجاوز كل الأطر والعناوين الضيقة ويكون

الجامع الذي تنصهر فيه كل المكونات هو المواطنة ، ومن خلال كل هذا فإن رابطة المواطنة لا تعني أن تكون رابطة قسرية وقهرية وإنما طوعية واختيارية قائمة على المشاركة والتعايش السلمي والاختيار الحر والمسؤول.

وبناء على ما تقدم، فالمواطن هو الفرد العضو الكامل في الدولة، والمواطنة تمثل وضعية قانونية أساسية في الدولة الحديثة، ويقف الفرد أمام الدولة كمواطن ولا يمثل شيئا آخر أو أي انتماء آخر، وذلك هو الأساس القانوني الذي ينظم ويحدد العلاقة المتبادلة بينه وبين الدولة(24).

4- المواطنة والهوية وإشكالية العلاقة:

الحديث عن الهوية هو حديث عن إطار عام تتقاطع فيه مجموعة من العلوم فالهوية حقل معرفي دارت حوله نقاشات عديدة وتعددت حوله التصورات من شتى العلوم وتناوله بالتنظير علماء الاجتماع والعلوم السياسية والعلوم القانونية والتاريخ وعلم النفس والأنثروبولوجيا والفلسفة، كما يجد مجالا في العلوم التطبيقية وبالتالي فهو إطار معرفي بيني نسقي أصله من العلوم المعرفية الأخرى.

المفهوم الذي نعرفه اليوم عن الهوية يختلف عما كان عليه الوضع قديما، فمفهوم الهوية السائد اليوم يرجع إلى ظهور سيادة القوميات والدولة القومية في أوروبا في القرن الثامن عشر، فالشخص الآن ترتبط هويته بكيانه السياسي أي بحدود الدولة السياسية التي يعيش داخلها بغض النظر عن عرقه أو لغته أو دينه وإذا رجعنا إلى التاريخ في عصوره القديمة نجد شعوبا مثل الفينيقيين واليونانيين والهنود وغيرهم شعوب جمعت بينها الروابط مثل المكان العرق واللغة والدين والتراث وكان الإحساس والرابط بينها قويا(25).

وعند الحديث عن الهوية الجماعية هناك هوية ذات صلة بالقومية وبالأمة (***Nationalism***) وأخرى وطنية (***National or Patriot***) وهوية دينية (***Religious***) وهوية اجتماعية (***Social***) ولذلك يعتبر مصطلح الهوية من المصطلحات الحديثة التي بدأت تثير علماء السياسة نظرا لأهميته وللأيديولوجية القابلة للتناول من عدة زوايا ونقلا عن "كنيث هوفر" عُرفت الهوية في المجلة الأمريكية لعلم النفس أنها ببساطة صنيعة القوة، وقد اهتم علماء السياسة بهذا المفهوم، فكان أول بحث عملي عن الهوية سجل عام 1975 في كتاب (سياسة الهوية

(*Political of Identity*) ل"موراي إيديلمان" (M. Edelman). وأنّ علماء السياسة لم يكونوا مهتمين بشدة بمسألة الهوية فمنذ عشرين سنة من ذلك التاريخ حسب تعبير (Kenneth Heover) الذي حاول أن يركز على العلاقة بين الهوية والعنف السياسي(26).

ويسأل "كينيث هوفر": لماذا الهوية؟ ومن ثم يجيب على السؤال أنّ الناس يخلقون دولا قوية كاملة فقط لإثارة النقطة حول من هم، وكم هم مختلفون عن أناس آخرين في الجانب الآخر للحدود، وأنّ الهوية ونظام القوة في جذر أصله يتضمن كل أنظمة القوة السكانية لإشباع الحاجات الإنسانية، أما المواطنة فهي إحدى علامات الهوية بالإضافة إلى أنها مترلة قانونية وتؤهل إلى الحقوق(27).

في ذات الاتجاه يشير "أندرو فنسنت" إلى مفكرين مثل "هيردر" و"فيشته" و"هيجل" تحدثوا عن الهوية بمفاهيم مختلفة تحمل تعابير تشير إلى مفهوم العضوية والعضوانية وترفض تعبير القومية باعتباره التعبير عن روح الشعب،وبالتالي صيغت نظريات مبكرة حول تصنيف الأجناس والهويات اللغوية والثقافية رفضت العالمية ومفهوم الكونية وأصبح هناك كيانات سياسية دولتية متعددة في شكل دور وجماعات عبر قومية وجماعات متعددة القوميات وما وراء القومية وقوانين وتشريعات جنسية.

الهوية بذلك مصطلح يختزل مفاهيم التبعية والتشخيص والولاءات لتحديد بناء مجتمع ما وتميزه عن مجتمع آخر، ومسألة محددات الهوية من أصعب ما يمكن بحثه أو الاستقرار على تعريفه، فالهوية صناعة تتم باتفاق عناصر المجتمع على نسج خيوطها المتشابكة(28).

والهوية تحمل مضامين متعددة يمكن التعبير عنها أو تجسيدها من خلال:

- <u>المكون الاجتماعي</u>: من حيث المكانة والطبقة والوظيفة، أو عناصر المكون البيولوجي المكون من العرف أو اللون أو الجنس ومن هنا يمكن التعبير عن الهوية عن طريق الانتماء والاثنية والقبلية أو العائلة أو المولد.
- <u>المكون الثقافي</u>: من حيث الدين أو اللغة والعادات والتقاليد والعرف والقيم الاجتماعية المشتركة أو الملبس، وكذا الأساطير والخرافات والمعتقدات الحسية والمعنوية والرموز ووحدة المصالح والمصير والتاريخ

المشترك وهذا ما يجعل الإنسان كائن ثقافي، وكل حضارة تقدم نمطا معينا لشخصيته وهوية نوعية وذات خصوصية معينة[29].

- المكون السياسي: من حيث الدولة الوطنية أو القومية ونظام الحكام وشكل الدولة ونظام الإدارة والسيطرة على جهاز إدارة الدولة، أو المواطنة والجنسية أو البناء الدستوري والقانوني فيها أو الأيديولوجية الموجهة للبناء السياسي الرئيسي والنوعي (الحكومات والتنظيمات السياسية: كالأحزاب والمجتمع المدني...).

ومفهوم المواطنة يتأثر بالتطور السياسي وبثقافة المجتمعات وبتعدد الهوية، ويصعب وجود تعريف جامع وثابت للمواطنة في ظل ذلك، ولكن هناك حد أدنى من الشروط تتيح لنا قياس مبدأ المواطنة في هذه الدولة أو تلك وتشمل هذه الشروط إلى جانب الحقوق القانونية والدستورية وضمانات المشاركة السياسية الفعالة، الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل التقارب في الدخل، والمكانة الاجتماعية والتعليم[30].

فالمواطنة ترتكز على عاملين مهمين: الأول هو زوال مظاهر حكم الفرد والقلة من الناس وتحرير الناس من التبعية، والثاني هو المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وفي التمتع بجنسية الدولة لجميع المقيمين على أرضها، كما أنّ المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات وتصبغ على المواطن حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة.

وموضوع المواطنة قد شكل جزءا من مشكلة الهوية والاختلاف المرتبط بالاحتكاك الفكري والثقافي بالقيم الغربية[31].

ومن هنا يجب أن نتفهم قيام مبدأ المواطنة في الفكر الليبرالي الغربي على أساس الحريات الفردية التي تأخذ بمبدأ حقوق الفرد وحرياته مبدأ أساسيا وترفض سيطرة الجماعة عليه.

فالتركيز على مبدأ المواطنة باعتباره قائما على الفردية يتجاوز العلاقات والروابط والهويات الاجتماعية كالقومية والدينية والعشائرية والاثنية والمذهبية، وذلك لا يعني بأي حال إنكار هذه الهويات بقدر ما يعني إعادة ترتيبها في الحس العام، حيث يكون انتماء المواطن إلى الدولة والقانون المدني متقدما على أي انتماء آخر كالعائلة والعشيرة

والإقليم والطائفة والعرق والدين، فالمواطنة بهذا المعنى هي أكثر حالات المجتمع السياسي تطورا وعليه تقوم الديمقراطية.

الإشكال الحقيقي للمواطنة يتمثل في ترتيب العلاقة بين الفرد والدولة والهوية، فالتفكير بالهوية الجماعية ليس بالضرورة مناقضا للفردية التي تتشكل منها المواطنة، فالمواطنة تحتاج إلى هوية تتعرف بها وهي هوية الدولة الحديثة، سواء كانت قطرية أو قومية أو متعددة القوميات، والهوية لازمة للمواطنة، لأن المواطنين لابد لهم من نظام سياسي واجتماعي واقتصادي وهذا يبنى على قيم ومعتقدات، أي على الهوية، والهوية كانتساب ثقافي هي حق من حقوق المواطنة.

وقد يبدو أنّ هناك تعارض في المفاهيم بين الهوية التي تعني السمات المشتركة التي يتعارف عليها مجتمع الأفراد، وبين المواطنة من حيث أنها تتجاوز سمات الهوية وتتعالى على كل الخصوصيات العرقية والدينية، ويمكن أن نجد حلا لهذا التعارض باعتبار الهوية مكون تاريخي ارتضاه الأفراد بمحض إرادتهم وهي كالمواطنة باعتبارها عقد سياسي واجتماعي للأفراد، كما أنّ مبدأ المواطنة الجديد يركز على الهوية السياسية كقاعدة للعلاقة بين أعضاء المجتمع السياسي (الوطن)، ويتضمن هذا المبدأ منظومة حقوق وتكاليف متقابلة[32].

5- المواطنة وسياق الدولة والهوية بين الفكرين الإسلامي والغربي:

ينبني الفكر الإسلامي في تأسيس مفهوم المواطنة على روح الجماعة ومشاركتها وتفاعلها داخل جسم الأمة (الدولة) بشتى صوّره ومظاهره الدينية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال احتواء الروابط والعلاقات والتوجهات بعيدا عن كل التجاذبات والحساسيات تحت مصطلح جامع هو الأمة والذي لا يخضع لأي تعصب أو انتماء مذهبي أو عرقي أو ديني.

كما أنّ الفكر الإسلامي يمقت الفردانية المطلقة والمفرطة والتي يدعوا إليها الفكر الغربي الحديث في العموم، حيث يتضمن هذا الأخير الذهاب بالحرية الفردية إلى أبعد مدى وهو ما يفضي إلى القضاء على ثقافة وفلسفة الجماعة التي يدعوا إليها الإسلام.

ويرى عبد الوهاب الآفندي أنّ مصطلح مواطن يرد للدلالة على الفرد الكامل العضوية في المجتمع السياسي له حقوق وواجبات، ويقابله في الطرح الإسلامي لفظ "المسلم" وذلك راجع إلى أنّ هوية المجتمع الديني والسياسي في بدايات المجتمع الإسلامي كانت من المسلمات، حيث يتمتع الفرد بحكم كونه مسلما بعضوية فورية وكاملة في المجتمع السياسي وبالمعنى الإيجابي للمواطنة النشطة(33).

وعند مراجعة ما جاء في بنود الصحيفة النبوية الكريمة نلحظ أنّ الإسلام رسم علاقات المجموعات مع مؤسسات الدولة الناشئة، حيث جاء في النص الحرفي للصحيفة ما يلي:" هذا كتاب من محمد رسول الله – صلى الله عليه وسلم- بين المؤمنين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم، وجاهد معهم: أنهم أمة واحدة من دون الناس". فأوردت الصحيفة كلمة (الأمة) للدلالة على أنّ جميع قاطني هذه الدولة هم أمة واحدة ضمن دولة واحدة متساوون في الانتماء لها دون تمييز، وكل باحث ومفكر يمتلك الموضوعية والحيادية سيجد في مصطلح (الأمة) التعبير القانوني والدستوري للمواطنة وأنها كانت خطوة حضارية متقدمة تجاوزت في بعدها القانوني والاجتماعي الزمن والتاريخ(34).

نجد في الفكر الإسلامي أنّ أولوية الأمة ترتفع على كل المحددات الجغرافية، فالأمة الإسلامية تجمعها رابطة مشتركة، وقد أشار "جمال الدين الأفغاني" إلى أنّ الرابطة الملّية تتجاوز عند المسلمين جميع العصبيات والروابط القومية، كما أنّ منظومة المواطنة في الإسلام ترتكز على قاعدة المصلحة العامة في إطار المجتمع، كما تضمنت المنظومة القيمية للمواطنة الإسلامية قيم الحرية والعدالة وجعل الإسلام حقوق الإنسان في معظم الأحيان فرائض وواجبات، فيجوز للإنسان أن يتنازل عن الحق أما الفرض والواجب فلا يمكن التنازل عنه بأي حال من الأحوال سيما فيما يتعلق بحقوق الضعفاء لدى الأقوياء، كما أنّ المواطنة الإسلامية تتبنى منطق الشورى عوضا عن الديمقراطية.

والمواطنة الإسلامية التي تكرس حقوق المواطنين مسلمين وغير مسلمين في إطار الدولة المدنية والسلطة السياسية في الإسلام ضرورة لمحاربة الاستبداد والاستئثار بالرأي وذلك كله يهدف إلى ضبط النظام العام وتحقيق مصالح الناس

ودفع الأضرار والمفاسد وجلب المصالح والمنافع التي يتأسس عليها المجتمع، كما أنّ مفهوم المواطنة في الإسلام والذي يقوم في إطار الدولة المدنية هو من باب مواكبة التطورات الثقافية والسياسية وتغيير الذهنيات، وفي المقابل قامت المواطنة الإسلامية على منظومة متمايزة في الهوية وشعور الانتماء والرابطة القائمة بين المواطنين والقيم التي تجمعهم وأنظمة الحكم وآلياته كما يشير إلى ذلك الباحث علي خليفة[35].

ويشير عبد الوهاب الأفندي إلى مسألة الالتباس في المصطلحات فيرى أنّ أهم مصدر للالتباس هو أنّ الوطنية أو القومية مفهوم غربي في الأساس، بينما مفهوم الأمة مفهوم إسلامي، ويتعلق مفهوم الأمة أصلا في الإسلام بالرابطة الأخوية الدينية وهي طوعية واختيارية وينبثق منها مفهوم الجماعة باعتبارها رابطة تضامنية لحمتها الالتزام بالقيم الإسلامية، وبالمقابل فالرابطة الوطنية رابطة تعاقدية وهي وإن كانت طوعية نظريا إلا أنها أصبحت في العصر الحالي إجبارية، لأن الإنسان يولد وهو مرتبط بهوية وطنية يصعب عليه استبدالها[36].

مفهوم المواطنة مر في أدبيات الفكر الغربي بمحطات تاريخية متعددة وكثيرة حتى وصل إلى الحد المتعارف عليه الآن، فقد ارتبط بتطور الجماعة السياسية في الغرب وتشكل الأنساق الاجتماعية داخلها، بداية من مجتمع المدنية اليونانية مرورا بتشكل الطبقات الاجتماعية خلال الثورة الصناعية، ثم ظهور الرأسمالية والدولة القومية، وبحسب "كرستيان ليمك" (Christian Lemke)، فإن ظهور الدولة القومية في أوروبا قد أثر بشكل كبير في ترسيخ مبدأ المواطنة، وقد تعددت المداخل في المدرسة الغربية التي تدرس مسألة المواطنة، فهناك المدخل الفلسفي والذي يدرس مفهوم المواطنة وارتباطه بقيم العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، وهناك المدخل الاجتماعي الذي يتناول بالدراسة تحليل علاقة الفرد المواطن بالمجتمع وارتباط مفهوم المواطنة بمفهوم الهوية والمجتمع المدني، وفي هذا السياق تطورت التحليلات والدراسات من مستوى علاقة الفرد بالمجتمع إلى علاقة الفرد بالدولة لتمثل التعريف الأساسي والجوهري لفكرة المواطنة وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الإسهامات الكبيرة التي قدمها "جون جاك روسو" في تطور مفهوم المواطنة من خلال تركيزه على علاقة الفرد بالدولة وتحدث في نظريته عن العقد الاجتماعي بضرورة استقلالية الفرد وضمان تمتعه بحريته وحقوقه في مواجهة الدولة، وأشار "مارشال" الى تطور نظرية المواطنة من

خلال الحقوق الفردية المختلفة فقد ظهرت الحقوق المدنية أولا كالحريات العامة والمساواة القانونية في القرن الثامن عشر.

ثم تطورت الحقوق السياسية إلى المواطنة السياسية ثانيا كالحق في الانتخابات والمشاركة السياسية ثم تطور المفهوم إلى المواطنة الاجتماعية كالحق في الانتفاع من الموارد الطبيعية(37).

وهناك علاقة وطيدة بين المواطنة والديمقراطية في الأدبيات الغربية المعاصرة والتي تحدث عنها الفيلسوف الألماني المعروف "يورغن هابرماس" (J. Habermas) حيث يشير إلى مفهوم الديمقراطية التشاورية والتي تستوجب ثلاثة أنواع من الحقوق يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة دون النظر إلى تمايزهم العرقي أو الجنسي أو الديني ونجد من هذه الحقوق:

- الحقوق المدنية: كالحق في الحياة والحرية وحماية القانون وحماية الفكر وحرية التعبير والرأي وفق قوانين الدولة.

- الحقوق السياسية: وهي الحق في الانتخاب، حق الترشيح والترشح، وحق العضوية في الأحزاب والمنظمات والجمعيات، وحق الحصول على المعلومات وتقلد الوظائف العامة في الدولة.

- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ومنها إفساح المجال للنقابات والحق في الإضراب، والحق في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، والرعاية الصحية والأمن الغذائي.

كما أنّ المواطنة في الفكر الغربي اتخذت أشكالا عبر المراحل التاريخية المتعاقبة ومنها:

- المواطنة التقليدية: وهي المواطنة المبنية على الخصوصية الثقافية، وهي تتعارض مع ما تدعوا إليه الثقافة العالمية التي تقوم بتسويقها القوى الكبرى والهيمنة على العالم.

- المواطنة الدستورية: وهي المرتبطة بالحقوق والواجبات، حيث لم يعد الأمر مرتبطا بالولاء للهوية القويمة، وإنما مرتبطا بالولاء الدستوري، أي الجنسية.

- المواطنة العالمية: وهي المواطنة المبنية على الاهتمام بالشأن العالمي والمتغيرات الدولية، وهو نتاج ظاهرة العولمة وتأثيرها على المواطنة(38).

والمواطنة العالمية هي حصيلة الاجتهادات الغربية المعاصرة التي نتجت عن تفاعل عناصر جديدة للمواطنة وتأثير هذه العناصر ناجم عن تأثيرات عديدة وتحديات خطيرة والتي من أهمها عولمة الأسواق وتطور تقنيات الاتصال والإعلام والاختلاف الثقافي بين البنى الاجتماعية، وتطور مصادر الطاقة، وظهور التطرف الديني والتيارات الراديكالية، وغير ذلك من المتغيرات التي أفرزت مفاهيم جديدة للمواطنة(39).

خاتمة:

مفهوم المواطنة من أكثر المفاهيم التي عرفت تحولات وتغيرات مستمرة عبر الصيرورة التاريخية بدءا من الفكر اليوناني والروماني القديم مرورا بعصر النهضة والتنوير وصولا إلى العصر الحديث وبذلك فإن استيعاب هذا المفهوم يندرج ضمن هذا السياق التاريخي.

كما أنّ المواطنة من خلال مقاربات الفكر الغربي المعاصر تقوم على بعدين أو قيمتين متوازيتين هما المساواة والحرية، وإنّ تناول هذه القيم والتي هي في الحقيقة قيم عالمية يطرح كثرا من الإشكالات والملابسات باعتبار التحيز الذي يشير إلى اعتبارها نتاج تطور الفكر الغربي في سياقه التاريخي والاجتماعي والسياسي، وهذا ما دعا الفكر الغربي إلى تجاهل المجتمعات والبيئات الأخرى بمكوناها وخصوصياها الثقافية والدينية ومحاولة فرض نموذج معين باعتماد الخطية والجبرية في تكريس ذلك.

غير أنّ مفهوم المواطنة لدى الشعوب الآن صار محل غموض والتباس بسبب التحولات الكبرى التي تعرفها المجتمعات والدول الآن ولا أدل على ذلك من تداعيات العولمة وتبعاها.

غير أنّ الفكر الإسلامي والشريعة الإسلامية الغراء والصالحة لكل زمان ومكان قررت مفهوم المواطنة وفق رؤية شاملة تضع الجميع باختلاف نحلهم وتعدد أعراقهم وثقافاهم تحت سقف واحد قوامه العدل والمؤاخاة والاحترام المتبادل.

إنّ الحديث عن المواطنة الإسلامية هو حديث أيضا عن نموذج أمثل عرفه التاريخ الإسلامي بل لم يعرف التاريخ الإنساني مثيلا له، هو المجتمع الإسلامي الذي نشأ في المدينة المنورة وأسس معالمه الرسول – صلى الله عليه وسلم- في أول دستور عرفه البشر كرس حقوق المواطنة بالفهم الصحيح أو ما عرف ب"صحيفة المدينة" والذي يعتبر بحق وثيقة تاريخية رائدة في مجال حقوق الإنسان والتعايش السلمي ما بين المكونات والخصوصيات المتعددة.

الهوامش:

---

(1)– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الموطنة والنوع الاجتماعي دراسة فكرية". الأمم المتحدة. نيويورك. 2001.

(2)– عثمان العامر، "المواطنة في الفكر الغربي المعاصر دراسة نقدية من منظور إسلامي"، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2003، ص231.

(3)– سامح فوزي، المواطنة، ط1، القاهرة: مركز القاهرة للدراسات حقوق لبنان، 2007، ص9.

(4)– وسام محمد جميل صقر، "الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005-2009"، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010، ص104.

(5)– علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، ورقة مقدمة للاجتماع السنوي العاشر لمشروع دراسات الديمقراطية، المنظم من قبل جامعة أكسفورد، انجلترا، 28.08.2000، ص5.

(6)– ثائر رحيم كاظم، "العولمة والمواطنة والهوية"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد (1)، المجلد 8. 2009، ص256.

(7)– عجيل جاسم النشمي، "تحديد الوسطية في مفهومي الوطن والوطنية" على الرابط:
http://www.de-nachmi.com

(8)– بان غانم أحمد الصائغ، "التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة". مركز الدراسات الإقليمية على الرابط:
www.iasj.net/isaj,Func

(9)– محمد محفوظ، "التربية على المواطنة مجددا"، صحيفة الرياض، العدد 17060، 2015/03/10.

(10)– ابن منظور، لسان العرب، م13، بيروت: دار صادر، 1968، ص451.

(11)– علي الصلابي، السيرة النبوية، ط1، القاهرة: دار ابن الجوزي، 2007، ص321.

(12)– على ناصر، "المعاهدات في الإسلام – دستور المدينة نموذجا-"، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الحادية عشر، العدد 130، أكتوبر 2012.

(13)– على جمعة، "نماذج التعايش مع الآخر، وثيقة المدينة ودستور المواطنة"، مركز آفاق للدراسات والبحوث على الرابط:
http://aafaqcenter.com/post/517

(14)– محمد عمارة، "صحيفة المدينة ودولة المواطنة"، شبكة الحوارات الإعلامية على الرابط:
http://www.alhiwar.net/showNews.Php?

(15)– راشد الغنوشي، "الإسلام والمواطنة"، موقع الجزيرة نت، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

(16)– خالد يايموت، "المواطنة في الفكر السياسي الإسلامي"، مجلة الكلمة، العدد 54، 2007.

(17)– شابة محمد، "المواطنة بين حقيقة المفهوم وتحديات الواقع"، الحوار المتمدن، العدد 4144، 05.07.2013.

(18)– اسبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، ط4، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1997، ص380.

(19)– زهير الخويلدي، "سيادة الدول في ظل عالمية المواطنة"، الحوار المتمدن، العدد 2649، 17.05.2009.

(20)– عبد الصمد سعدون، "جدلية العلاقة بين الدولة والمواطنة في تفعيل التنمية المستدامة"، مركز الدراسات الإقليمية، على الرابط:
www.iasj.net/iasj?Func

(21)– بدر الشبيب، "المواطنة أساس التعايش في الدول الحديثة"، شبكة مزن الثقافية، على الرابط:
http://www.mozn.net/act

(22)– مسعود موسى الربضي، "أثر العولمة في المواطنة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008، ص ص114-115.

(23)– محمد محفوظ، "في معنى المواطنة"، صحيفة الرياض الإلكترونية، على الرابط:
http://www.alriyadh.com/16992.

(24)– مسعود موسى الريفي، مرجع سابق، ص16.

(25)– أحمد إلياس حسن، "الهوية والمواطنة ومفهومها القديم"، على الموقع: مدونة عبد الهادي محمود كسلا، على الرابط:
http://alhadikassalla.maktabblog.com

(26) – Kenneth R. Noover, and Vernon D. Johnson, " identity-driver violence : reclaining civil society", journal of note studies, vol 3, 04/200, P :83.

(27)– الطيب عبد الجليل حسين محمود، إشكالية لهوية وبناء الدولة الوطنية المعاصرة، الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2008، ص17.

(28)– مهند المبيدخين، "هل هويتنا موحدة قبل أن نطلب المساواة؟"، مجلة الدستور الأردنية، العدد 16276، 04.01.2012.

(29)– ماري شهرستان، "أسمى الهوية"، مجلة تحولات، العدد 07، 18 مارس 2006.

[30] – Russell J. Dalton, " citizenshipnorms and the expansion of political participation", political studiers association, 2008, vol 56,

[31]– راشد الغنونشي، حقوق المواطنة، ط2، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1993، ص9.

[32]– توفيق الحسن/ "الوطن، الهوية الوطنية، والمواطنة توضيح للإشكاليات"، مركز آفاق للدراسات والبحوث (AAFAQ)، على الرابط: http://aafaqcenter.com/inalex.php/post/269.

[33]– محمد جودي، " المواطنة بين الدين والعلمانية، لبنان نموذجا"، مجلة عود الند، العدد 104، 02 فبراير 2015.

[34]– زغب السرجاني، "مفهوم الماوطنة في الدلوة الإسلامية"، موقع قصة الإسلام، على الرابط: http://islamstory.com

[35]– على خليفة، "المواطنة والدولة في الإسلام، في نقد الإسلام كنظام سياسي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 427، سبتمبر 2014، ص70.

[36]– عبد الوهاب الأفندي، " كل الهويات الإسلامية والعربية الحالة مصطنعة"، موقع الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، على الرابط:

http://iumsonline.org/ar/olefault

[37]– محمد حلمي عبد الوهاب، "الهوية والمواطنة في الخطاب الليبرالي المعاصر"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12117، 31 يناير 2012.

[38]– مسعود موسى الريفي، مرجع سابق، ص118

[39]– عثمان بن صالح العامر، مرجع سابق، ص230.